

## الميكلة ملاذ سوداني للخروج من الأزمات



محمد أبو الفضل  
كاتب مصري

والتغيير ومضى الحزب في طريق التجميد بهدف الضغط لتنفيذ مطالبه كاملة.

ظهرت قبل هذه الدعوة وبعدها مبادرات حزبية وشعبية نحت في الاتجاه ذاته، لكن مشكلتها أنها جاءت حذرة ولم تكن صاحبة مثل دعوة الأمة ففقدت أثرها السياسي للموسم، لأن القائمين عليها أرادوا أن تتم عملية إعادة الهيكلة في صمت، وهو ما تجاوبت معه لفظيا قيادات في التحالف دون أن تجرؤ على تحويل المصطلح الفضفاض من مربع الأمانة إلى مستوى الفعل. عانى أيضا تجمع المهنيين، وهو الكتلة المؤثرة في قوى الحرية والتغيير، من الإلحاح على إعادة الهيكلة، وهددت قوى بالخروج منه، لأن دوره تراجع بعد سقوط نظام عمر حسن البشير، وبحاجة إلى إصلاح وتدريب سياسي يمكنه من التعامل مع المرحلة الجديدة. عادت الهيكلة إلى الأضواء أخيرا، حيث أكد اجتماع عقد بين الجبهة الثورية وتجمع المهنيين، الخميس، على ضرورة الإصلاح السياسي والتنظيمي لتحالف الحرية والتغيير، وتشكيل لجنة مشتركة لهذا الغرض، وتمت الدعوة إلى إلغاء المجلس الأعلى للسلام باعتباره جسما غير دستوري، وإنشاء مفوضية السلام ووضع قانونها.

وفرت الصعوبات التي تواجه عملية السلام التي دخلتها السلطة المركزية مع الجبهة الثورية، كجهة ممثلة لحركات سياسية ومسلحة في الهامش والأطراف، فرصة لكثيرين للمطالبة بالتغيير، لأن الحصول على سلام شامل وُضِع في مقدمة الوثيقة الدستورية التي رسمت خارطة طريق المرحلة الانتقالية، وعدم تحققها يُشعر البعض بأن هناك خطأ في التفاوض تتمثل بسؤليته القوى المتفاوضة التي تعتبر الحرية والتغيير مظلتها الرئيسية، ما ضاعف من توجهه السهام إليه والتوصية بالإصلاح.

يقولون في بلاد عربية كثيرة، إذا أردت أن تدفن قضية اقترح لها لجنة لإعادة الهيكلة، في إشارة إلى أنها تستغرق وقتا طويلا، وتفضي إلى تعويم الخلافات وعدم القدرة على الحسم، وتمنح المطالبين والمستهدفين فرصة للإلتقاط الأنفاس، ويزداد الأمر صعوبة في السودان، لأن السلطة الانتقالية التي جرى هندستها منذ حوالي عشرة أشهر أخفقت في إحراز تقدم واحد.

وثيقة بالرغبة في الخروج من مازق معقد عند البعض، وإبراء التهمة عند آخرين لتجنب تحمل المزيد من التبعات السلبية، وعند فريق ثالث تمثل محاولة جادة لتخطي المشكلات قبل أن يجرف طوفان الغضب الجميع، وينجح مؤيدو الثورة المضادة في الوصول إلى هدفهم وإشمال كل مكونات المرحلة الانتقالية. أسهم حزب الأمة القومي، بزعامة الصادق المهدي، في الترويج للمصطلح عندما رمى حجرا في بركة تحالف قوى الحرية والتغيير بعد مرور أسابيع على تشكيله، حيث طالب مبكرا بالإصلاح وإعادة الهيكلة، ثم رمى حجرا ثانيا في أبريل الماضي من خلال طرحه الخاص بالتوافق على عقد اجتماعي كمرشد لهذه المرحلة، وأعلن الحزب تجميد نشاطه.

دخل حزب الأمة في حوارات مع قيادات في التحالف، وجلس مع مسؤولين في السلطة الانتقالية لإنثائه عن رغبته في التجميد والحفاظ على تماسك الظهير الشعبي، غير أن النتيجة جاءت بما لا تشتهي قوى الحرية

عبر البحث في ملفات الصراعات السياسية السابقة، واعتبارها دولة معادية للهوية العربية الإسلامية، وتابعة للغرب ومتمتعة لنواب التاريخ والجغرافيا، وناهية لثروات الشعب، وغير عادلة جهويا واجتماعيا وفاشلة اقتصاديا ومنبئة حضاريا. ومنذ وصولهم إلى الحكم بعد انتخابات أكتوبر 2011، أكد إخوان تونس أنهم جزء من المخطط المستقبلي وقد كان ذلك كافيا ليضعهم على محور يهدف إلى استدراج كل الشعوب العربية إلى النموذج الذي انطلق من بلادهم، وهو نموذج كان مدار من وراء الحدود لإعادة تشكيل الجغرافيا السياسية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وهو ذات المحور الذي لا يزال إلى اليوم يقاتل من أجل مشروع الدولة المدنية وفق الرؤية الإخوانية وتحت مظلة الخلافة الجديدة المزعومة بزعامة الرئيس التركي رجب طيب أردوغان. تعمل النهضة بكل قوة من أجل السيطرة على مفاصل الدولة، كحركة عقائدية منتزعة إلى مشروع إقليمي يراد لتونس أن تنجر إليه، وأن تربط مصيرها بمصيره، وتعتمد في ذلك على عنصر الزمن لاختراق المجتمع، وعلى الذكاء في تحقيق التوقعات المؤثرة داخل أجهزة السلطة. وقد نجحت في تحقيق الكثير من أهدافها، ورغم أن من صوتوا لها في انتخابات 2019 لم يتجاوزوا 560 ألف ناخب، إلا أنها وصلت إلى رئاسة البرلمان وتمكنت من فرض شروطها على التشكيل الحكومي، ووضع يدها على أغلب المجالات الحيوية في البلاد، وكونت طبقتها الاقتصادية الخاصة بها، واستطاعت أن تصنع لنفسها نواة بديلة في كل مؤسسة ذات أهمية استراتيجية.

يدرك أغلب المراقبين أن تونس لا تحتمل أن ترفع على عاتقها أعباء الأيديولوجيات مهما كانت مرجعيتها، وخاصة الأيديولوجيا الدينية الإخوانية التي تحرك أجنذات النهضة، واللافت أن الحركة تنهم كل من ينتقد توجهاتها تلك بأنه يمارس الحقد الأيديولوجي، خصوصا إذا كان الأمر يتعلق بعلاقاتها الإقليمية والدولية التي ترتبط ارتباطا أساسيا بمحور الإسلام السياسي، وخاصة من خلال الراعي القطري والتركى، أو من خلال القوى الغربية المعروفة برهانها على ذلك المحور، وخاصة بريطانيا وألمانيا ومراكز نفوذ المحافظين الجدد في الولايات المتحدة.

ويدرك عقلاء تونس أن أي مشروع لأخوة الدولة والمجتمع لن ينجح، ولكن سيؤدي إلى حالة من الفوضى كالتى تبدو نذرها حاليا، وأن أي رهان على انتصار المشروع الإخواني في المنطقة أصبح جزءا من الماضي، كما أن أي أمل في تحقيق المشروع الأردوغاني هو أمل خائب ومصيره الفشل، بل إن الإسلام السياسي في حد ذاته سيبقى منحصرًا في نسبة لا تتجاوز 5 في المئة من عموم المجتمع، كما أن زمن الأيديولوجيات بجميع مرجعياتها قد انتهى تقريبا، وخصوصا تلك الأيديولوجيات العابرة للحدود والساعية لتكريس وجودها على حساب الهوية المحلية للدولة الوطنية.

إن محاولة فرض المشروع الإخواني في تونس هي أحد أسباب التشنج السياسي والاجتماعي، وقد لاحظنا ذلك في البرلمان وفي الخطاب الإعلامي، وفي المعركة الدائرة رحاها على مواقع التواصل الاجتماعي، وفي نزاعات العداء لبناء تونس المستقلة، وفي خطاب الكراهية ضد جهات أو فئات أو تيارات، وفي توتر العلاقة مع الرئاسة والنقابات والإعلام والساحة الثقافية وغيرها، وهو تشنج سرعان ما ينعكس على الشارع الذي لا يعتقد عاقل أنه في حاجة إلى الزج به في مواجهات غير مأمونة العواقب.

## الإخوان والتشنج السياسي في تونس

انعكس التشنج السياسي في تونس على المجتمع ككل، كل شيء في البلاد التي تمر بظروف انتقالية منذ يناير 2011، يشير إلى عمق الأزمة التي تواجهها على كل الأصعدة، خصوصا في ظل صراع الإيرادات بين القوى السياسية المختلفة، والتي لا تزال منذ سنوات تتنافس على ملء الفراغ الذي تركه النظام السابق، دون جدوى. لكن ما يزيد من عمق تلك الأزمة أن تونس التي عرفت باعتمادها خلال الجمهورية الأولى وبسياساتها الأقرب إلى النهج الليبرالي اجتماعيا واقتصاديا وثقافيا، تواجه اليوم نذر الدفع بها إلى زاوية الأيديولوجيا التي تحاول أن تخفي تندها إلى حين التمكن من التغلغل في مفاصل الدولة وإحكام السيطرة عليها.

الحبيب الأسود  
كاتب تونسي

محاولة فرض المشروع الإخواني في تونس هي إحدى أسباب التشنج السياسي والاجتماعي، وقد لاحظنا ذلك في البرلمان وفي الخطاب الإعلامي، وفي المعركة الدائرة رحاها على مواقع التواصل الاجتماعي

رغم أن المجتمع التونسي في عموه غير ميال إلى التظلم العقائدي، سواء كان مينيما أو يساريا، إلا أن السنوات التسع الماضية عرفت تحولات في المجتمع أدت إلى بروز ظاهرة الإرهاب والتطرف في سياق الفوضى التي عمت المنطقة، والتي اعتمدت في مشروعها على استغلال الجانب النفسي للأفراد والجماعات، وعلى تشكيل صورة العدو الوهمي سواء كان عقائديا أو تاريخيا أو ثقافيا أو جهويا أو طبقيًا أو حتى عشائريا، وتحويله إلى الشماعة التي يضع عليها الفرد عجزه وفتنه، وضياعه.

منذ العام 2011، كان المزاج العام في دول ما سمي بالربيع العربي موجهًا لإدانة الدولة الوطنية ورموزها، وكان الإخوان أول من ركبو الموجة لترح أنفسهم بديلا، رغم أن حضورهم في الشارع لم يكن كبيرا، لذلك استفادوا من اليانته في التحريض ضد كل من يختلف معهم سواء ممن يصفونهم بأنزلة النظام السابق، أو من القوى اليسارية، أو التيارات الحداثية الديمقراطية، ونجحوا في تقسيم المجتمع مستغلين ثغرات التاريخ الحديث والتباينات الجهوية والفئوية وما نسب إلى الأنظمة السابقة من أخطاء، وشكلوا منظومات للتضليل الإعلامي والحرب النفسية، ووجدوا في التيارات الجهادية العنيفة سندا لهم في عملية بث الرعب لدى العامة، وتنفذوا مخططات تم إعدادها جيدا لابتنزاز بعض الأطراف وتجنيد الانتهازيين من أصحاب الوظائف المهمة في مؤسسات الدولة مقابل عدم المساس بمصالحهم.

ورغم أنهم لم يكونوا وراء الإطاحة بالأنظمة فعليا، إلا أن الإخوان في دول ما سمي بالربيع العربي اتجهوا بدعم إقليمي ودولي إلى ملء الفراغات بالظهور في صورة القوة المنتصرة، ولم يكن إخوان تونس بمعزل عن هذا التوجه. فقد عملوا على تحويل السيارات الهشة إلى مشروعات يعتمد بالأساس على شيطنة لا بالنظام السابق ففسب، وإنما الدولة الوطنية

إن محاولة فرض المشروع الإخواني في تونس هي إحدى أسباب التشنج السياسي والاجتماعي، وقد لاحظنا ذلك في البرلمان وفي الخطاب الإعلامي، وفي المعركة الدائرة رحاها على مواقع التواصل الاجتماعي

فكان من الطبيعي أن تكون بعض مكوناتها مرتبكة، وتعكس على طريقة التعامل مع الملفات الحيوية، في وقت تكافقت فيه مجموعة من الأزمات، ووقعت مفاجات غيرت مسارات قضايا متعددة. إذا كانت التعديلات مفهومة في بلد مثل ليبيا فمفهوما أن يكون الفشل عنصرا مشتركا على جميع المستويات، بالتالي فإعادة الهيكلة التي تحولت إلى طوق نجاة لن تصبح كافية أو ملاذا تلجأ إليه بعض القوى ما لم تصطبح معها تخليا عن الأهداف الشخصية والمناطقية لصالح نظيرتها الوطنية.

من الداخل، فسبق أن تردد ذلك حول المؤسسة العسكرية ونظيرتها الشريفة، وكل الأجهزة الأمنية الرسمية والشبهية لها المتوارثة من النظام السابق. أشارت حركة تحرير السودان، جناح مني أركو ميناوي، الجمعة، إلى وجود خلل إداري في الجبهة الثورية يستوجب الإصلاح، وتعززت الحركة اتخاذ ما تراه مناسبا من معالجات حقيقية تضمن حقوق جميع الأطراف، ومنع الجبهة من الانزلاق إلى معارك أيديولوجية. جاء طرح ميناوي بالتنسيق مع بعض مكونات منضوية تحت لواء الجبهة، مضمنا لمشروع شامل لإصلاحها وتطويرها لتواكب المتغيرات التي حدثت في السودان، وتصبح أكثر انفتاحا وقدرة على الانتقال إلى العمل الجماهيري السلمي والواسع. عبرت الجبهة الثورية عن عدم ارتياحها لما اتخذته تحالف الحرية والتغيير من خطوات، واقترحت في أبريل الماضي تكوين آلية مشتركة منها ومجلسي السيادة والوزراء والحرية والتغيير، لمراجعة المصفوفة التي أصدرتها السلطات بشأن التعامل مع المرحلة الانتقالية، وتعيين الولاة المدنيين، وفق معايير يُتفق عليها في أسرع وقت. في سياق التغييرات التي تعد لها وزارة الخارجية قريبا، تنوي وزيرة الشؤون الخارجية، أسماء عبدالله، إغلاق 11 سفارة سودانية بالخارج، وإعادة هيكلة أخرى، كما يتعرض وزير الصحة، أكرم التوم، إلى حملة تحوي اتهامات قاسية جراء تعاطيه الغاضب مع أزمة كورونا وصلت حد صدور قرار من مجلس السيادة بإقالته، لم يبق، وقد بغضى الموقف إلى إعادة هيكلة وزارته. ولدت إدارة المرحلة الانتقالية عبر عملية قصيرة، استلزمت التوصل إلى توافقات بين الجناحين العسكري والمدني، وصاحبتهما هواجس كثيرة،

العرب  
أول صحيفة عربية صدرت في لندن  
1977 أسسها  
أحمد الصالحين الهوني

رئيس مجلس الإدارة  
رئيس التحرير المسؤول  
د. هيثم الزبيدي  
رئيس التحرير والمدير العام  
محمد أحمد الهوني

مدرء التحرير  
مختار الدبابي  
كرم نعمة  
حذام خريف  
منى المحروقي

مدير النشر  
علي قاسم  
المدير الفني  
سعيدة العيقوبي

تصدر عن  
Al-Arab Publishing House  
المكتب الرئيسي (لندن)  
The Quadrant  
177 - 179 Hammersmith Road  
London, W6 8BS, UK  
Tel: (+44) 20 7602 3999  
Fax: (+44) 20 7602 8778  
للإعلان  
Advertising Department  
Tel: +44 20 8742 9262  
ads@alarab.co.uk  
www.alarab.co.uk  
editor@alarab.co.uk

إعادة الهيكلة التي تحولت إلى طوق نجاة لن تصبح كافية ما الأهداف الشخصية والمناطقية نظيرتها الوطنية

أدى الفشل في حل الأزمات عموما، إلى تصاعد حدة الرفض ضد كل من يتحملون مسؤولية إدارة المرحلة الانتقالية والترتيبات الناجمة عنها، ومن يشاركونهم ماديا ومعنويا أو يقفون خلفهم في التحركات السياسية والأمنية والاقتصادية التي تقدم عليها. والأخطر أن مطالب الإصلاح تجاوزت حدود إعادة الهيكلة في المنظومات ذات الطابع الرسمي والمنبثقة عنها. قد يكون تحالف الحرية والتغيير حصد النصيب الأكبر في مسار الإصلاح، وطالته انتقادات واسعة بوصفه جهة تلعب دورا محوريا في مكونات السلطة الانتقالية وما حولها، لكن لم يعد هو البناء الوحيد الذي يحتاج إلى ترتيب

## لماذا يتكرر الانزعاج من الدراما كل عام

السورية التي تعاني من تأثير ما تمز به البلاد من ظروف عصبية لا شك أنها ستترك ندوبا على حالة الإنتاج لديهم بما لا يستوي معه النقد الموضوعي ولا المسائلة العادلة. انضمت إلى موضوعات الجدل حول الدراما العربية هذا العام، تهمة التطبيع الثقافي مع إسرائيل، ولو سلمنا جدلا بهذا الافتراض، فإن واقع دراما هشة من هذا النوع لا يقوى على تعميق معان سياسية من هذا النوع الذي تواجهه الكثير من الترسبات الثقافية العنيدة، ولا يتجاوز الأمر مجرد زيت مسكوب على نار الاستقطاب المشتعلة في المنطقة التي لا تخلو من موائد الجدل والكلام الفضفاض في كل مكان. فضلا عن كون الدراما حاملا فنيا، لا يصح تجاوز مضامينه إلى ضوضاء السياسة التي تحكمها الوقائع والحقائق، ولا تستطيع الدراما أن تحرر أرضا أو تطلق رصاصة، ولا يفعل قسرها على السياسة وتحميلها فوق طاقتها من القدرة على التأثير، أكثر من التشويه والتشويش على هذا الفضاء المحادي

مراحلها ازدهارا وإغراقا في الوفرة والتمويل والدعم، وكان الناس دائما ما يشعرون بأنها أقل من المطلوب وأضعف من تلبية طموحهم في صناعة درامية تعبر عنهم أو تنتمي إليهم. هناك سؤال تقليدي عن السبب وراء هذا الضعف والتذبذب في أداء الدراما العربية والخليجية. هل هو ضعف الممثل بوصفه القناة الناقلة للخلاصة الدرامية، أم النص الذي يوفر النواة الصلبة لأي عمل جدير بالتقدير، أم البيئة الناضجة التي تخلق المناخ الأمثل لدعم الصناعة ورفدها بشروط النجاح والتأثير، خصوصا الخليجية التي تحظى بأعلى نسب الدعم والشعبية ووفرة المصنات المتاحة ليها؟ حتى البيئات السابقة إلى هذه الصناعة، تعاني الهشاشة نفسها التي تصيب الحالة الدرامية العربية عموما، فمصر بقيت تجتر نفس القالب وأيقونات النجوم والسيناريوهات المستهلكة التي تملؤها العيوب، والدراما الكويتية تؤكد في كل عام أعراض انسحابها من الساحة، باستثناء الدراما

عمر علي البدوي  
كاتب سعودي

يمثل شهر رمضان الكريم الموسم الذهبي لمشاريع الدراما العربية، لأسباب تجارية واجتماعية تراكتت وجعلت من هذا الشهر موسم التنافس على حصصه من عناية المشاهدين وموائد الجدل وخرزائن الإعلانات واستباحتها من الأرباح والعوائد المجزية. تبدو آثار جائحة كورونا التي طالت كل شيء، بادية بحددة على مشاريع ومنتجات دراما رمضان هذا العام، في شكل أعمال تعثر استكمالها، وأخرى طرحت بنصف النصاب من عدد الحلقات وظهور كل الطواقم التقليدية التي تعود الجمهور على مصافحتها كل عام. ولكن الجائحة لم تغير شيئا في جودة هذه الدراما ولا التبرير لتواضعها في إرضاء ذائقة الجمهور أو وقف شلالات النقد والجدل حولها، لأنها لم تشبع تطلعات الجمهور حتى في أكثر

